

Distr.: General
24 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 25 (ب) من جدول الأعمال*

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك
المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم
وبالشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق
بها: حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم
بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية وسبل الاتصال السهل الفهم باعتبارها
موردا وأداة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها 154/76، يتضمن هذا التقرير ما يلي: (أ) معلومات
مستكملة عن حالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، و (ب) لمحة عامة عن
حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية،
على النحو المبين في المادة 11 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بطلب الجمعية العامة الوارد في
قرارها 240/77، يتضمن هذا التقرير أيضا فرعا عن وضع واستخدام وتنفيذ سبل الاتصال السهل الفهم
باعتبارها موردا وأداة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة. ويعرض التقرير المبادرات المتخذة والنقد
المحرز في هذه المجالات من جانب الحكومات، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات
الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. وترد في خاتمة التقرير توصيات باتخاذ إجراءات لتنفيذ المادة
11 من الاتفاقية والنهوض بسبل الاتصال السهل الفهم.

* A/78/150.

** قُدم هذا التقرير لأغراض التجهيز بعد انقضاء الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290923 210923 23-13976 (A)



أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة، في قرارها 154/76، إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والسبعين تقريرا عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يركز على حمايتهم وسلامتهم في الحالات التي تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية، على النحو المبين في المادة 11 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتضمن جزءاً عن حالة الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري⁽¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت الجمعية العامة، في قرارها 240/77، أن يقوم الأمين العام، في سياق التزاماته القائمة بتقديم التقارير، بتناول وتقديم توصيات بشأن المبادئ التوجيهية وأفضل الممارسات المتعلقة باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم باعتبارها مورداً وأداة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك أيضاً خلال الدورة الثامنة والسبعين.

2 - ويتناول هذا التقرير تلك المواضيع في فروع منفصلة. ويناقش كل فرع منها القواعد والمعايير الدولية، ويصف الوضع الراهن والجهود المبذولة على الصعيد العالمي، ويجري تقييماً للتقدم المحرز. ويُختتم التقرير بتوصيات لاتخاذ إجراءات وفقاً لأحكام الاتفاقية.

3 - واسترشد التقرير بما يلي: (أ) تقارير الدول الأطراف المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الفترة ما بين تموز/يوليه 2010 ونيسان/أبريل 2023 عملاً بالمادة 35 من الاتفاقية؛ (ب) الردود الواردة من الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية على المذكرة الشفوية التي عممتها الأمانة العامة في كانون الثاني/يناير 2023⁽²⁾؛ (ج) الردود الواردة من منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، على الاستبيان الذي عمته الأمانة العامة في كانون الثاني/يناير 2023؛ (د) مدخلات من اجتماع عقده فريق من الخبراء في أيار/مايو 2023. وتشمل المعلومات التي تم جمعها من تقارير الدول الأطراف ومن الردود على المذكرة الشفوية مدخلات ما مجموعه 145 دولة عضواً على مدى الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023. وبالنسبة للدول الأعضاء المعنية، تتم مقارنة هذه النتائج بالبيانات التي جمعت في عام 2023 بواسطة المذكرة الشفوية لتقييم التقدم المحرز.

(1) عدد الدول الأطراف في الاتفاقية: 187؛ عدد الدول الموقعة: 164. عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري: 105، عدد الدول الموقعة: 94.

(2) وردت مدخلات من 44 دولة عضواً (الأردن، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، البرازيل، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، بولندا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، توغو، تونس، رومانيا، سلوفينيا، السنغال، السويد، سويسرا، صربيا، الصين، قطر، كمبوديا، كولومبيا، لاوس، لكسمبرغ، ليبيريا، مالطة، مصر، المكسيك، المملكة العربية السعودية، منغوليا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، اليابان)؛ و 22 كياناً من كيانات منظومة الأمم المتحدة (اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، الاتحاد الدولي للاتصالات، مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، إدارة شؤون السلامة والأمن، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، برنامج الأغذية العالمي، منظمة الصحة العالمية)؛ ومنظمتين حكوميتين دوليتين (منظمة البلدان المصدرة للنفط والاتحاد الأوروبي)؛ و 173 منظمة من منظمات المجتمع المدني. وتمت أيضاً استشارة المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بالإعاقة وإمكانية الوصول، والمقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ثانيا - ضمان الحماية والسلامة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية

ألف - الإطار المعياري الدولي

4 - تهييب المادة 11 من الاتفاقية بالدول الأطراف أن تتخذ كافة التدابير الممكنة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك حالات النزاع المسلح، وحالات الطوارئ الإنسانية والكوارث الطبيعية. ويتطلب تنفيذ المادة 11 الامتثال للأحكام الأخرى المنصوص عليها في الاتفاقية، بما فيها الأحكام المتعلقة بإمكانية اللجوء إلى العدالة وعدم التعرض للاستغلال والعنف والإيذاء.

5 - وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 غايات متنوعة لها صلة بحماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة. ومن بين تلك الغايات بناء قدرة الفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الغاية 1-5)؛ والتقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين من الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة (الغاية 11-5)؛ وتعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقة بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على المجتمعات المحلية المهمشة (الغاية 13-ب)؛ والحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان (الغاية 16-1)؛ وإنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب (الغاية 16-2).

6 - كما إن ضرورة إدماج وإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة وإعمال حقوقهم ترد ضمن صكوك دولية أخرى تتعلق بحالات الخطر، ومنها اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وإجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا). وعلاوة على ذلك، فقد دعا مجلس الأمن، في قراره 2475 (2019)، الدول الأعضاء إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزاع المسلح، لأغراض منها منع العنف والإيذاء، وضمان إمكانية لجوئهم إلى العدالة، ووصولهم على الخدمات الأساسية، وقدرتهم على الاستفادة من المساعدة الإنسانية الشاملة للجميع، والتي يسهل الحصول عليها دون عوائق، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال ذوي الإعاقة. ودعت جمعية الصحة العالمية، في قرارها 74-8، الدول الأعضاء إلى حماية الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء حالات الطوارئ الصحية وضمان وصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، على نحو شامل وميسر بتكلفة منخفضة، إلى نظم الصحة والرعاية، خاصة في حالات الطوارئ الصحية العامة. وعلاوة على ذلك، دعت لجنة وضع المرأة، في دورتها الخامسة والستين، ضمن استنتاجاتها المتفق عليها، إلى تعميم منظور جنساني ومنظور شامل للإعاقة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه (انظر E/2021/27، الفصل الأول - ألف).

باء - لمحة عامة عن الحالة الراهنة والجهود المبذولة والتقدم المحرز حتى الآن

7 - كثيرا ما يكون الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أشد الفئات تضررا في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية. ومن الأرجح أن يكونوا ضحايا للعنف والإيذاء والاستغلال، والكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وحالات الطوارئ الإنسانية وحالات النزاع، وكثيرا ما يكون لهم تمثيل زائد بين

الأشخاص النازحين قسراً⁽³⁾،⁽⁴⁾، ومن المرجح أن يعاني الأشخاص ذوو الإعاقة من الفقر⁽⁵⁾، مما يزيد ضعفهم ويعرضهم للأخطار⁽⁶⁾. وعلى هذا النحو، فإنهم يتعرضون أثناء الكوارث الطبيعية وفيما بعدها لمزيد من الخسائر البشرية والمادية، ويسقط أحياناً في صفوفهم ضعف معدل وفيات الأشخاص غير ذوي الإعاقة⁽⁷⁾.

8 - ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة أيضاً حواجز في الحصول على خطط التأهب للكوارث وفي تلقي المساعدة على الإجراء، وهو وضع ما فتى يتدهور على الصعيد العالمي منذ عام 2013⁽⁸⁾. وفي عام 2023، لم تكن خطط التأهب الشخصي للكوارث متاحة لـ 84 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي نسبة ارتفعت من 71 في المائة في عام 2013؛ وفي عام 2023، يرجح أن يعجز تماماً على الإجراء ما نسبته 5 في المائة من ذوي الإعاقة، مقارنة بنسبة 4 في المائة المسجلة في عام 2013. وفي عام 2023، كان افتقار الأشخاص ذوي الإعاقة لخطط التأهب الشخصي أكثر شيوعاً في أوروبا وآسيا الوسطى (91 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة)، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (89 في المائة) وفي الأمريكتين (89 في المائة)، بينما يفترق الأشخاص ذوو الإعاقة إلى خطط التأهب الشخصي في الدول العربية وبقية آسيا بنسبتي 78 في المائة و 79 في المائة، على التوالي، ويفترق 60 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مثل تلك الخطط في منطقة المحيط الهادئ⁽⁹⁾. ومن بين الأفراد عديمي الجنسية ذوي الإعاقة، يفترق ما نسبته 92 في المائة إلى خطط التأهب الشخصي للكوارث. وتقل احتمالات حصول الأشخاص المشردين داخلياً ذوي الإعاقة على التعليم وفرص العمل، كما تقل احتمالات استقاداتهم من الخدمات الأساسية مقارنة بالمشردين داخلياً غير ذوي الإعاقة⁽¹⁰⁾.

(3) تقرير الإعاقة والتنمية: تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة ولأجلهم ومعهم - 2018 (منشورات الأمم المتحدة، 2019)

(4) تقرير الإعاقة والتنمية (منشورات الأمم المتحدة، يصدر قريباً)

(5) تقرير الإعاقة والتنمية (2019).

(6) Sébastien Jodoin, Katherine Lofts and Amanda Bowie-Edwards, *Disability Rights in National Climate Policies: Status Report* (Centre for Human Rights and Legal Pluralism (McGill University, Canada) and International Disability Alliance, June 2022)

(7) تقرير الإعاقة والتنمية (2019).

(8) مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، تقرير الدراسة الاستقصائية العالمية عن الأشخاص ذوي الإعاقة والكوارث (يصدر قريباً، النتائج الأولية).

(9) يستخدم مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تسمية "المحيط الهادئ" في هذا السياق؛ وفي بقية هذا التقرير، تستخدم تسمية "أوقيانوسيا". وتشير تسمية "بقية آسيا" إلى جميع بلدان آسيا باستثناء بلدان آسيا الوسطى والدول العربية الواقعة في آسيا. وللاطلاع على مزيد من المعلومات عن المناطق المشار إليها في التقرير، يرجى الرجوع إلى الموقع <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>.

(10) انظر الملحة العامة عن انتشار الإعاقة وتأثيرها، الواردة في تقرير برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية (2020). متاح عبر الرابط <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/humanitarian-needs-assessment-programme-hnap-i-syria-summer-2020-report>

9 - وكثيرا ما يستبعد الأشخاص ذوو الإعاقة أيضا من تدابير الإغاثة الرامية إلى معالجة حالات الطوارئ. فعلى سبيل المثال، لم تُدرج أحكاما للأشخاص ذوي الإعاقة سوى نسبة 44 في المائة من البلدان التي أعلنت عن تدابير غوثية من تدابير الحماية الاجتماعية المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽¹¹⁾.

10 - وكثيرا ما يتخلف الأشخاص ذوو الإعاقة عن الركب أثناء النزاعات المسلحة، ويتم التخلي عنهم في بعض الأحيان في مؤسسات الرعاية. وكثيرا ما يتم تجاهل وجهات نظرهم واحتياجاتهم أثناء النزاعات، وكثيرا ما لا تؤخذ في الحسبان كما يجب في العمليات العسكرية ولا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع⁽¹²⁾. فعلى سبيل المثال، لم تُذكر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلا في 118 اتفاقا من 1 789 من اتفاقات السلام المبرمة خلال الفترة الممتدة بين عامي 1990 و 2018⁽¹³⁾.

11 - وتؤكد منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان ذلك الواقع المريع. وتشير غالبية منظمات المجتمع المدني التي قدمت مدخلات لأغراض هذا التقرير⁽²⁾ (77 في المائة) إلى أن عدم إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بإدارة حالات الطوارئ والكوارث لا يزال يشكل عائقا كبيرا؛ ويشدد نحو 70 في المائة منها على أن الخطط الوطنية لإدارة الطوارئ والكوارث تأخذ في الحسبان الأشخاص ذوي الإعاقة. ويبرز ثلثا تلك المنظمات الافتقار إلى خطط التأهب الفردي المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها خطط المساعدة على الإجلاء الفوري.

12 - وتستخدم الالتزامات السياسية والشراكات وتدابير الدعم بشكل متزايد في محاولات سد تلك الثغرات. وفي ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، الذي تمت صياغته قبيل انعقاد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، التزم أكثر من 70 من أصحاب المصلحة من البلدان، وكيانات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني الدولي، والمنظمات العالمية والإقليمية والوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، بجعل العمل الإنساني يشمل الأشخاص ذوي الإعاقة برفع الحواجز التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الحصول على الإغاثة والحماية والدعم اللازم للتعافي، وبضمان مشاركتهم في وضع البرامج الإنسانية والتخطيط لها وتنفيذها. وفي الأونة الأخيرة، تعهد العديد من المانحين بتقديم الدعم من أجل حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في السياقات الإنسانية وحالات الطوارئ: ففي عام 2021، خُصص ما قدره 1,4 بليون دولار من المعونة الثنائية لتقديم مساعدات تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة في السياقات الإنسانية وحالات الطوارئ (حوالي 9 في المائة من مجموع المعونة الثنائية المقدمة للمشاعير الشاملة لذوي الإعاقة)⁽¹⁴⁾. بيد أن هناك حاجة إلى تحسينات من أجل تعميم مراعاة الإعاقة في جميع جوانب

(11) International Labour Organization and United Nations Partnership on the Rights of Persons with Disabilities, with the United Nations Children's Fund, *Social protection measures for persons with disabilities and their families in response to the COVID-19 crisis: an updated overview of trends – June 2021* (2021)

(12) تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يركز على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في سياق العمليات العسكرية (A/77/203).

(13) Sean Molloy, *Peace agreements and persons with disabilities* (PA-X Research Report) (Edinburgh, Global Justice Academy, University of Edinburgh, 2019).

(14) تقرير الإعاقة والتنمية (بصدر قريبا).

الاستجابة الإنسانية عن طريق تنسيق العمل في مختلف القطاعات وبين مختلف أصحاب المصلحة. ومع ذلك، فإن مختلف الجهات صاحبة المصلحة والقطاعات تظل تعمل في صوامع منعزلة.

جيم - الدول الأعضاء

13 - خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023⁽¹⁵⁾، أشارت نسبة 52 في المائة من البلدان إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، ومعظمهم من الفئات المهمشة، في قوانينها وسياساتها العامة وخططها واستراتيجياتها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتعافي منها وبتغير المناخ، ويشمل ذلك معظم بلدان أوقيانوسيا. ومن بين البلدان التي لها مثل هذا الإطار، لا تشير إلى تشريعات شاملة بشأن تغير المناخ إلا نسبة 19 في المائة. وعلاوة على ذلك، وإلى غاية حزيران/يونيه 2022، لا تشير إلا 35 دولة من أصل 192 دولة طرفا في اتفاق باريس إلى الأشخاص ذوي الإعاقة في مساهماتها المحددة وطنيا ومساهماتها المعترمة المحددة وطنيا⁽¹⁶⁾. وتبرز الأدلة الأحدث عهداً، التي جمعت من الردود على المنكرة الشفوية التي عممت في عام 2023، أن نسبة 96 في المائة من الدول الأعضاء تراعي الأشخاص ذوي الإعاقة في أطرها المتعلقة بمخاطر الكوارث، وأن نسبة 67 في المائة منها تأخذها في الحسبان في أطرها المتعلقة بتغير المناخ، مما يشير إلى تزايد الوعي بالمسألة في السنوات الأخيرة.

14 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، لم تستشر الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع وتنفيذ أطر وطنية بشأن الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها والتعافي منها وتغير المناخ إلا نسبة 33 في المائة من البلدان، على الرغم من أن إجراء مثل هذه المشاورات كان أكثر احتمالاً بحلول عام 2023، حيث استشارت نسبة 91 في المائة من الدول الأعضاء الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن أطر الحد من مخاطر الكوارث، واستشارتهم نسبة 82 في المائة بشأن أطر تغير المناخ.

15 - وفي عام 2023، عملت غالبية الدول الأعضاء (96 في المائة) على تيسير الاطلاع على أطرها المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث، وذلك عن طريق إصدار معظمها في شكل وثائق ميسرة بصيغة PDF (77 في المائة)؛ وإصدار 23 في المائة منها في صيغ سهلة القراءة⁽¹⁷⁾، و 5 في المائة منها بطريقة براي. وفي عام 2023، نشر 75 في المائة من الدول الأعضاء الأطر المتعلقة بتغير المناخ في صيغ ميسرة، وذلك أساساً بتوزيعها في شكل وثائق ميسرة بصيغة PDF (78 في المائة)، في حين لم يستخدم أي بلد صيغاً سهلة القراءة أو طريقة براي في مثل هذه الأطر.

16 - واضطلع ثلث الدول الأعضاء، ومعظمها في أوقيانوسيا والأمريكتين وآسيا، بأنشطة للتوعية وتوليد المعارف وبناء القدرات، لا سيما فيما يتعلق بالتأهب لحالات الخطر. ولم تجر مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء الإعداد لهذه التدخلات إلا في خمس هذه البلدان. وعلى سبيل المثال، عملت إندونيسيا مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في مجال بناء القدرات لتعزيز مشاركتهم في التأهب للكوارث وإدارتها. وفي

(15) للاطلاع على مصادر المعلومات الواردة في كل فرع، انظر الفقرة 3.

(16) *Disability Rights in National Climate Policies: Status Report* (2022).

(17) الصيغ السهلة القراءة هي أشكال النصوص الكتابية التي تعرض المعلومات بطريقة يسهل استيعابها، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وإعاقات التعلم. وهي تتألف من نصوص موجزة وبسيطة مصحوبة بصور تساعد في شرح محتويات الوثائق.

كيريباس، عقدت منظمة تي تواتا، وهي من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، حلقات عمل لإنهاء وعي أفراد المجتمعات المحلية والمسؤولين الحكوميين بشأن تغيير المناخ.

17 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، حسنت نسبة 40 في المائة من الدول الأعضاء إمكانية الوصول إلى نظم الإنذار المبكر. وفي عام 2023، أتاحت 95 في المائة من الدول الأعضاء التي لديها نظم للإنذار المبكر إمكانية الوصول إليها للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام طريقة العرض النصي على الشاشات (45 في المائة) والترجمة بلغة الإشارة (50 في المائة). وكانت الصيغ السهلة القراءة (27 في المائة) وطريقة براي (9 في المائة) أقل الصيغ استخداماً.

18 - وفيما يتعلق بالمعلومات المقدمة لعامة الجمهور عن طريق البث الإذاعي والتلفزيوني ووسائل الإعلام والوثائق المتاحة للعموم و/أو المواقع الشبكية بشأن الوقاية من الكوارث وحالات الطوارئ والتأهب لها والتعافي منها، أنتجت جميع البلدان تقريباً هذه المعلومات في عام 2023 بأشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة (96 في المائة)، وشمل ذلك استخدام لغة الإشارة (61 في المائة)، والوثائق الميسرة بصيغة PDF (57 في المائة)، والعرض النصي على الشاشات (52 في المائة) والصيغ السهلة القراءة (48 في المائة) وطريقة براي (17 في المائة). وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، لم يستشر سوى ثلث الدول الأعضاء الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إعداد تلك المعلومات ونظم الإنذار المبكر. وفي عام 2023، كانت المشاورات جزءاً أساسياً من عملية إنتاج هذه المعلومات (75 في المائة) وكذلك عملية إقامة نظم الإنذار المبكر (80 في المائة). وعلى سبيل المثال، عملت بلجيكا مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بإنذار الأشخاص باستخدام الرسائل النصية؛ واستحدثت إكوادور واليابان نظم الإنذار المبكر الميسرة لذوي الإعاقة باستخدام البث التلفزيوني الرقمي.

19 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، أبلغ ربع الدول الأعضاء عن اتخاذ مبادرات بشأن إجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل أحكاماً قانونية تغطي كيانات القطاعين العام والخاص، وكانت تلك المبادرات أكثر انتشاراً في أوروبا (40 في المائة) وأقل انتشاراً في أوقيانوسيا (11 في المائة). فقد أفادت موريشيوس، على سبيل المثال، أنها أجرت اختبارات لإجراءات الإجلاء الآمن الشاملة للجميع. ولم يتشاور سوى 41 في المائة من هذه الدول الأعضاء مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن وضع هذه التدابير. وفي عام 2023، كانت لدى نسبة أعلى بكثير (85 في المائة) من الدول الأعضاء تدابير بشأن الإجلاء الآمن للأشخاص ذوي الإعاقة من مؤسسات القطاع العام، وقد وضعت تلك التدابير بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة في 94 في المائة من تلك البلدان. وعلاوة على ذلك، في عام 2023، يشترط معظم البلدان بحكم القانون على مؤسسات القطاع العام (78 في المائة) والقطاع الخاص (81 في المائة) أن تتخذ تدابير لإجلاء الأشخاص ذوي الإعاقة في أمان. ونشرت هذه الأحكام القانونية في صيغ ميسرة في نحو 80 في المائة من الدول الأعضاء، في شكل وثائق ميسرة بصيغة PDF في معظم الأحيان، في حين لم يستخدم الصيغ السهلة القراءة إلا ربع هذه البلدان. وأجريت مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع قوانين بشأن الإجلاء الآمن للأشخاص ذوي الإعاقة من مؤسسات القطاعين العام والخاص في 93 في المائة و 65 في المائة من البلدان، على التوالي.

20 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، عززت 46 في المائة من البلدان إمكانية الاتصال الميسر بأرقام هواتف الطوارئ، وفي عام 2023، كان لدى 58 في المائة من الدول الأعضاء أرقام هاتفية للطوارئ يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الاتصال بها بسهولة. وعلى سبيل المثال، استحدثت ليتوانيا تطبيقاً

لمكالمات الطوارئ على الهاتف المحمول، يمكّن الأشخاص الذين يعانون من إعاقات سمعية من الاتصال باستخدام الفيديو في الوقت الحقيقي بمساعدة مترجمي لغة الإشارة عند الطلب وبواسطة التواصل النصي.

21 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، لم يبلغ عن توافر إمكانية الوصول إلى الملاجئ إلا ثلث الدول الأعضاء، في حين أن بحلول عام 2023، أتاح ما نسبته 59 في المائة من الدول الأعضاء إمكانية الوصول إليها، وتشاور 82 في المائة من هذه الدول مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إنشاء ملاجئ يسهل الوصول إليها. ومنذ عام 2010، لم يقدم سوى ثلث الدول الأعضاء خدمات إعادة التأهيل في حالات الخطر. وفي عام 2023، أصبحت خدمات إعادة التأهيل متاحة على نطاق أوسع (81 في المائة)، وقد استرشد تقديمها بمشاورات أجريت مع الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم الحالات (81 في المائة).

22 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، رفع ما نسبته 25 في المائة من جميع الدول الأعضاء المقدمة للخدمات تقارير عن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة و/أو عن أجهزة المساعدة المتاحة لهم، في حين لم تستخدم الحماية الاجتماعية لتمويل إجراءات تقديم الخدمات في حالات الخطر إلا نسبة 19 في المائة من البلدان. وعلى سبيل المثال، ذكرت سيراليون أن خلال فترة تفشي مرض فيروس الإيبولا (2014-2016) وكارثتي الانهيار الوطني والفيضانات في عام 2017، كان الأشخاص ذوو الإعاقة من بين السكان المتضررين، وأنه تم تزويدهم بأجهزة المساعدة ومواد غذائية وغير غذائية. وفي عام 2023، قدمت 74 في المائة من الدول الأعضاء خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وطورت هذه الخدمات بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة في معظم الحالات (84 في المائة). وقام نحو نصف الدول الأعضاء بتوزيع أجهزة المساعدة وبالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تطوير هذه الخدمة (87 في المائة). وفي عام 2023، كانت لدى عدد أقل من البلدان (39 في المائة) آليات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستخدمون أجهزة المساعدة التي تعمل بالطاقة الكهربائية أثناء انقطاع التيار الكهربائي؛ وقد صُمم ثلثا هذه الآليات بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

23 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، أشار ما نسبته 12 في المائة من الدول الأعضاء إلى التدابير المتعلقة بإدماج ذوي الإعاقة في عمليات التعافي والمصالحة، ولا سيما في سياقات ما بعد انتهاء النزاعات. وعلى سبيل المثال، أنشأت نيبال صندوقاً استئمانياً لتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة المتضررين من النزاع ووفرت لهم، في جملة تدابير، مراكز لإعادة التأهيل وقدمت لهم بدلات كسب العيش وبدلات شهرية. ووصف عدد قليل من الدول الأعضاء (حوالي 10 في المائة) تدابير تشمل ذوي الإعاقة في مجالي منع العنف ضد المرأة و/أو عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين اضطروا إلى الفرار، وذلك بسبل منها وضع ترتيبات تيسيرية معقولة وتوفير إمكانية الاستفادة بسهولة من إجراءات اللجوء. ولم تبلغ سوى ثلاثة بلدان عن إدماج ذوي الإعاقة في العمليات العسكرية.

24 - ومنذ عام 2010، التزم ربع الدول الأعضاء بالعمل الإنساني الشامل للجميع في السياسات الخارجية وشؤون المساعدة والتعاون الثنائي. وعلى سبيل المثال، وفرت المعونة الثنائية الدعم للعراق في تعزيز التأهب الشامل للجميع في حالات الخطر في إطار الرعاية الصحية الأولية. وفي عام 2023، أقام معظم الدول الأعضاء شراكات وشبكات في مجال الحد من مخاطر الكوارث ومجال العمل الإنساني مع منظومة الأمم المتحدة (83 في المائة) والمجتمع المدني (94 في المائة) والقطاع الخاص (78 في المائة).

25 - وتولت البلدان الريادة أيضا في مؤتمر القمة العالميين المعنيين بقضايا الإعاقة في عامي 2018 و 2022، اللذين كانا أساسا للتحفيز على إدماج ذوي الإعاقة، بما في ذلك في حالات الخطر، وذلك بطلب تعهدات من الحكومات الوطنية والوكالات المتعددة الأطراف والجهات المانحة والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وعلى مدى مؤتمر القمة، ركز 283 تعهدا على حالات الخطر⁽¹⁸⁾.

دال - كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

26 - في عام 2023، من بين كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية التي أبلغت عن أعمالها في حالات تتسم بالخطورة، يشرك ما نسبته 95 في المائة الأشخاص ذوي الإعاقة في تلك الأعمال: 86 في المائة من خلال تعميم مراعاة الإعاقة في البرامج و 9 في المائة من خلال التدخلات المحددة الأهداف التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل معظم هذه الأعمال المراعية للإعاقة إعداد المبادئ التوجيهية (95 في المائة)، وإقامة الشراكات (83 في المائة)، وإنتاج المنشورات (72 في المائة)، وبناء القدرات (72 في المائة)، في حين أن عددا أقل يقوم بعمليات ميدانية (55 في المائة) ويقدم دعما ماليا مباشرا (44 في المائة). وعلى سبيل المثال، تحدد المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني - وهي أول مبادئ توجيهية تشغيلية على نطاق المنظومة - الإجراءات الرئيسية التي يجب اتخاذها في جميع القطاعات من أجل ضمان عدم تخلف الأشخاص ذوي الإعاقة عن الركب في التخطيط للعمل الإنساني ووضع تصاميمه وتنفيذه ورصده، وكذلك من أجل تحديد أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة الرئيسيين في جعل العمل الإنساني أكثر شمولاً للإعاقة.

27 - وتجري المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار هذه الأعمال في معظم المنظمات (94 في المائة). وعلى سبيل المثال، نفذت شراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة برنامجا مشتركا في أوكرانيا في عام 2022، في شراكة مع 19 منظمة من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، بهدف جعل خطط الاستجابة الإنسانية أكثر مراعاة للإعاقة، بما يشمل النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

28 - واستخدمت معظم كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية (78 في المائة) في أعمالها وأنشطتها وثائق في أشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، منها الوثائق الميسرة بصيغة PDF (93 في المائة)، والعرض النصي على الشاشات (85 في المائة)، والترجمة بلغة الإشارة (78 في المائة)، والصيغ السهلة القراءة (64 في المائة)، في حين كانت طريقة براي وصيغة ePub أقل شيوعا (36 في المائة). وعلى سبيل المثال، في إندونيسيا، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستحداث نموذج أولي لنظام إنذار مبكر ميسر يمكن ارتداؤه وتدعمه قنوات الاتصال النصية والصوتية.

29 - وتعمل الكيانات أيضا على تعزيز العمل الإنساني الشامل لذوي الإعاقة بجمع بيانات مصنفة حسب نوع الإعاقة. وتشمل الجهود المبذولة في مجال جمع البيانات قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإدماج المجموعة الموجزة للأسئلة التي وضعها فريق واشنطن بشأن الأداء الوظيفي⁽¹⁹⁾ في تسجيل

(18) Foreign, Commonwealth and Development Office of the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and International Disability Alliance, "Global Disability Summit +2 years: progress on implementation of commitments", 2021

(19) تتضمن المجموعة الموجزة التي وضعها فريق واشنطن ستة أسئلة تطرح في التعدادات والدراسات الاستقصائية الوطنية، وقد وضعها واختبرها واعتمدها فريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، تحت إشراف اللجنة الإحصائية. وتقيس تلك الأسئلة صعوبات الأداء

النازحين قسرا وتوجيهات المنظمة الدولية للهجرة بشأن استخدام أسئلة فريق واشنطن في عمليات تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات.

30 - واتفق نصف كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية مع الرأي القائل أن نقص التمويل يمثل عائقا حاسما أمام توسيع نطاق إدماج منظور الإعاقة في حالات الخطر، يليه القصور في تدريب الموظفين على النهج الشاملة للإعاقة (37 في المائة) وضرورة تحسين المشاورات التي تجرى مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم (31 في المائة).

هاء - المجتمع المدني

31 - ما فتئت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة تقوم بالدعوة إلى حماية وضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، وتتولى أدوار الأطراف الفاعلة الرئيسية في الشراكات المتزايدة المعنية بمعالجة الثغرات القائمة في هذا المجال. وتشمل الشراكات القائمة الفريق المرجعي المعني بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني والفريق المواضيعي المعني بالحد من مخاطر الكوارث والعمل المناخي التابع لفريق أصحاب المصلحة المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة من أجل التنمية المستدامة. وتجمع هذه الشراكات بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات المجتمع المدني الأوسع نطاقا، ووكالات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، قام التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للإعاقة والتنمية وشركاء آخرين، بإعداد وتقديم دورة تدريبية بشأن المادة 11 من الاتفاقية لتبادل الخبرات والدروس المستفادة، وتعزيز القدرات وبناء الشراكات بين منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وأقام التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة شراكة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" (Education Cannot Wait) بهدف تعزيز مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، بينما يعزز التحالف العالمي لتسريع موارد الكوارث التمويل المباشر المقدم لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة لتتولى قيادة الجهود المبذولة قبل الكوارث وأثناءها وبعدها، على نحو ما تم بعد الزلزال الذي وقع في تركيا وفي الجمهورية العربية السورية. وعلى المستوى القطري، يعمل الفريق العامل المعني بالمسنين وذوي الإعاقة في بنغلاديش على تعزيز الاستجابة الإنسانية المراعية للإعاقة والشاملة لعدة قطاعات لأزمة الروهينغا.

32 - وتواجه منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من منظمات المجتمع المدني قيودا في الاضطلاع بهذا العمل. ففي عام 2023، أشار نحو 50 في المائة من منظمات المجتمع المدني إلى الحاجة إلى مزيد من الموارد المالية وجهود بناء القدرات ذات الصلة بالنهج الشاملة للإعاقة في حالات الخطر. وسلط نحو الثلث الضوء على الحاجة إلى بيانات وإحصاءات أفضل وعلى الحاجة إلى مواصلة تعزيز الشراكات مع مختلف أصحاب المصلحة.

في ست وظائف أساسية من شأنها أن تؤدي، في بيئة غير ملائمة، إلى تزايد احتمالات المشاركة الاجتماعية المحدودة. انظر

<https://www.washingtongroup-disability.com/question-sets/wg-short-set-on-functioning-wg-ss>

ثالثاً - تعزيز وتعميم سبل الاتصال السهل الفهم باعتبارها مورداً وأداة لتيسير الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة

ألف - الإطار المعياري الدولي

33 - تعتمد سبل الاتصال السهل الفهم على طرق سهلة وواضحة لجعل المعلومات المكتوبة والشفوية في متناول الجميع، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، حرصاً على تمكين الجميع من المشاركة الكاملة في المجتمع. وغالباً ما تعتمد سبل الاتصال السهل الفهم على الإشارات اللغوية (مثل الكلمات البسيطة والجمل القصيرة والتراكيب الأكثر وضوحاً)، بالإضافة إلى الإشارات غير اللغوية (مثل الصور). وعلى الرغم من أهمية سبل الاتصال السهل الفهم، فإنها لا تُذكر صراحة إلا في عدد قليل من صكوك الإطار المعياري الدولي. فاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تتضمن إشارات إلى استخدام الصيغ السهلة القراءة لتيسير الوصول إلى المباني العامة (المادة 9) وإجراءات التصويت ومرافقه ومواده (المادة 29). ويهيب إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 بالدول أن تشجع وسائل الإعلام العام على استخدام سبل الاتصال السهل الفهم لإنكاء وعي الجمهور وتعزيز فهمه ونشر المعلومات عن الكوارث المحتملة وأخطارها (القرار 283/69، المرفق الثاني، الفقرة 36 (د)). وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 4/28، إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن تقوم بإعداد وتعميم نسخة سهلة القراءة من تقريره. وطلبت المجلس أيضاً إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أن يقدم تقاريره إلى المجلس والجمعية العامة في أشكال تسهل قراءتها⁽²⁰⁾.

34 - وعلى الرغم من محدودية الإشارات الصريحة إلى سبل الاتصال السهل الفهم، فإنها سبل بالغة الأهمية في تنفيذ العديد من الاتفاقات الدولية، ومنها مختلف مواد الاتفاقية، مثل تعزيز إمكانية الحصول على المعلومات وتبادل الأفكار والمعارف (المادة 4)، وممارسة الحق في حرية التعبير والرأي (المادة 21)، والحصول على التعليم (المادة 24)، وجعل العيش في استقلال أمراً ممكناً (المادة 19). وتتسم سبل الاتصال السهل الفهم أيضاً بالأهمية في تحقيق خطة عام 2030، إذ تتعلق الغاية 16-10 بضمان حصول الجميع على المعلومات.

باء - لمحة عامة عن الحالة الراهنة والجهود المبذولة والتقدم المحرز حتى الآن

1 - الدول الأعضاء

35 - خلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، وضع ثلث الدول الأعضاء قوانين وسياسات عامة تُلزم بإعداد الوثائق ونشر المعلومات باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم. وأجريت مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة أثناء وضع هذه الأطر في 78 في المائة من البلدان. وسجلت أوروبا أعلى حصة من الدول الأعضاء التي سنت أحكاماً قانونية من هذا القبيل (39 في المائة) في حين سجلت أفريقيا أدنى نسبة (15 في المائة).

36 - وفي عام 2023، ارتفعت بقدر كبير نسبة البلدان التي وضعت قوانين وسياسات عامة تُلزم باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم، إذ بلغت 90 في المائة. وعلى سبيل المثال، تُلزم القوانين في جزر

(20) اعتمدها مجلس حقوق الإنسان في قراراته 20/26 و 6/35 و 10/44.

مارشال بإتاحة مواد الانتخابات والحملات الانتخابية والتصويت في أشكال سهلة القراءة. وقد وضع معظم هذه البلدان تلك القوانين والسياسات بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة (94 في المائة). ونشرت هذه القوانين والسياسات في أشكال ميسرة (حوالي 90 في المائة)، وذلك في معظمه بواسطة الوثائق الميسرة في صيغة PDF (78 في المائة). واستخدمت الصيغة السهلة القراءة وصيغة ePub وطريقة براي في ثلث هذه الدول الأعضاء.

37 - وفي الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023، لم يصدر سوى ثلث الدول الأعضاء وثائق تستخدم سبل الاتصال السهل الفهم، وشمل ذلك معظم الدول الأعضاء في أوروبا (61 في المائة)، وخمسة فقط في أفريقيا وأوقيانوسيا، ونحو ثلثها في آسيا والأمريكيتين. وبحلول عام 2023، ذكرت نسبة 92 في المائة من البلدان التي ردت على المذكرة الشفوية التي بعثتها الأمانة العامة أنها أصدرت وثائق باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم. وعلى سبيل المثال، نشرت المكسيك معلومات بواسطة رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي في أشكال سهلة القراءة من أجل إنقاذ الوعي بحالات الخطر التي يتضرر منها الأشخاص ذوو الإعاقة. وأنتجت اليابان مواد مرئية عن ظاهرة الاحتراز العالمي باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم.

38 - وأصبحت المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن توفير سبل الاتصال السهل الفهم أكثر شيوعاً أيضاً في السنوات الأخيرة. وفي حين تشاور 55 في المائة من البلدان في الفترة الممتدة بين عامي 2010 و 2023 مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن إنتاج وثائق باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم، أجريت في عام 2023 مشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة في 97 في المائة من البلدان. وعلى سبيل المثال، في إكوادور، بدأ الاتحاد الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية وأسرهم في عام 2018 مشروعاً يهدف إلى تدريب موظفي المؤسسات التعليمية على استخدام الصيغ السهلة القراءة. وعملت أيرلندا مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمستفيدين من الخدمات على إعداد معلومات ومواد لإرشاد الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالموافقة المستنيرة على التلقيح ضد فيروس كوفيد-19.

39 - وفي عام 2023، أشارت البلدان إلى نقص الموارد المالية (64 في المائة)، والافتقار إلى خدمات إعداد سبل الاتصال السهل الفهم باللغات الوطنية (60 في المائة)، وانخفاض مستويات الوعي (55 في المائة) باعتبارها العوائق الرئيسية التي تحول دون إعداد سبل الاتصال السهل الفهم على المستوى القطري.

2 - كيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية

40 - في عام 2023، أفاد العديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية (70 في المائة)، في الردود على المذكرة الشفوية التي بعثتها الأمانة العامة، بأن وثائق سبق نشرها استخدمت سبل الاتصال السهل الفهم، وبأن 94 في المائة منها قامت بذلك بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة. بيد أن هناك افتقار إلى أطر السياسات الداعمة لسبل الاتصال السهل الفهم، إذ لم يضع سياسات بشأن استخدام سبل الاتصال السهل الفهم إلا كيانان اثنان، وقد تمت صياغة تلك السياسات في كلا الكيانين بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة.

41 - وعلى نطاق أوسع، ومنذ عام 2019، تشجع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة على إحراز تقدم مستدام وتحويلي في إدماج منظور الإعاقة في جميع ركائز عمل الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن إطار المساءلة بشأن الاستراتيجية يتضمن مؤشراً محدداً يتعلق بإمكانية الوصول، ويشمل ذلك سهولة

المشاركة في المؤتمرات والأحداث من أجل دعم الكيانات والأفرقة القطرية في تقييم وتعزيز إمكانية الوصول المادي والرقمي، بما في ذلك ما يتعلق بالاتصالات.

42 - وعلى العموم، هناك نقص من حيث تعدد اللغات في توفير سبل الاتصال السهل الفهم على نطاق منظومة الأمم المتحدة، حيث أن معظم الوثائق التي تستخدم تلك السبل لا تنشر إلا باللغة الانكليزية. وهناك أيضا نقص في تنسيق أشكال الوثائق. ففيما يتعلق بوثائق الأمم المتحدة التي تم تنسيق نماذجها (مثل القرارات، وتقارير الأمين العام، والمنشورات الرئيسية)، لا يوجد حتى الآن نموذج لإنتاج هذه الوثائق باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم، مما يؤدي إلى إعدادها في أشكال متعددة لأغراض سبل الاتصال السهل الفهم. وعلاوة على ذلك، غالبا ما تُنشر الوثائق التي تستخدم سبل الاتصال السهل الفهم على مواقع شبكية تُستخدم فيها سبل الاتصال السهل الفهم، مما يجعل من الصعب على الأشخاص الذين يستخدمون تلك السبل أن يطلعوا عليها بفعالية وأن يحصلوا عليها بشكل مستقل.

43 - ويرى نحو 61 في المائة من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية أن الافتقار إلى الموارد المالية يشكل عائقا رئيسيا أمام الزيادة في استخدام سبل الاتصال السهل الفهم؛ ويشير نصف هذه المؤسسات إلى أن نقص الوعي بين موظفيها بسبل الاتصال السهل الفهم يشكل عائقا رئيسيا؛ ويشدد ما نسبته 40 في المائة منها على أن الافتقار إلى سياسات تنظيمية بشأن سبل الاتصال السهل الفهم يتسبب في إبطاء جهود النهوض بسبل الاتصال السهل الفهم وتعميم استخدامها.

44 - واستثمرت كيانات الأمم المتحدة أيضا في وضع مبادئ توجيهية بشأن سبل الاتصال السهل الفهم. وعلى سبيل المثال، تتضمن المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني ومنظمة الصحة العالمية، الواردة في الوثيقة المعنونة *Communicating risk in public health emergencies: a WHO guideline for emergency risk communication policy and practice*، أحكاما بشأن إعداد سبل الاتصال السهل الفهم. كما إن المبادئ التوجيهية بشأن أساليب التواصل المراعية لمنظور الإعاقة⁽²¹⁾، التي وضعتها إدارة التواصل العالمي بالتعاون مع الفريق المعني بالإعاقة التابع للمكتب التنفيذي للأمين العام، وأعضاء شبكة مراكز التنسيق المعنية باستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة، وبالتشاور مع التحالف الدولي المعني بقضايا الإعاقة، تتضمن أيضا إرشادات ومعلومات تتعلق باستخدام الأشكال السهلة القراءة وغيرها من الصيغ الميسرة في منظومة الأمم المتحدة.

3 - المجتمع المدني

45 - بحلول عام 2023، أصدر معظم منظمات المجتمع المدني (58 في المائة) وثائق باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم وبالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة (85 في المائة). وعلى سبيل المثال، وضعت اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة خطتها الاستراتيجية العالمية للفترة 2021-2024 في صيغة سهلة القراءة، تُبرز دور سبل الاتصال السهل الفهم في جعل الممارسات التنظيمية أكثر شمولاً.

(21) الأمم المتحدة، مبادئ توجيهية بشأن الصياغة اللغوية المراعية لمنظور الإعاقة (آذار/مارس 2022)، متاحة عبر الرابط

<https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/disabilityguidelines.pdf>

46 - ووضعت بعض المنظمات أيضا مبادئ توجيهية في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال، وضعت الشبكة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية وأسرهم والمنظمة الدولية لمناصرة مرضى متلازمة داون، بالتشاور مع أكثر من 3 000 من المناصرين الذاتيين، مبادئ توجيهية بشأن الاستماع والإمماج والاحترام، وذلك لتوفير التوجيه للمنظمات بشأن كيفية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية في عملها وعمليات صنع قراراتها. وتحدد هذه المبادئ التوجيهية معايير للمشاركة الشاملة باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم في التقارير المكتوبة ومقاطع الفيديو وغيرها من أشكال التواصل.

47 - ويشدد نحو 70 في المائة من منظمات المجتمع المدني على أن نقص الموارد المالية يشكل عائقا رئيسيا أمام الزيادة في استخدام سبل الاتصال السهل الفهم، ويؤكد 40 في المائة من تلك المنظمات ضرورة إكفاء الوعي بسبل الاتصال السهل الفهم في صفوف موظفيها.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - ضمان الحماية والسلامة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة وحالات الطوارئ الإنسانية

48 - اتخذت البلدان وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني إجراءات متزايدة في السنوات الأخيرة من أجل تحديد تدخلات لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بسبل منها إقامة شراكات بين مختلف أصحاب المصلحة. وتشمل تلك الإجراءات عددا أكبر من الأطر القانونية وأطر السياسات الشاملة لذوي الإعاقة، والتوافر المتزايد للمباني والخدمات والمعلومات وإمكانية الوصول إليها، ويشمل ذلك الملاجئ ونظم الإنذار المبكر والأرقام الهاتفية المخصصة لحالات الطوارئ، فضلا عن الخدمات التي توفر تكنولوجيا المساعدة وإعادة التأهيل، وغير ذلك من أشكال الدعم أثناء حالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، يتشاور الآن عدد متزايد من الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية مع الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التدابير المتصلة بحماية وسلامة ذوي الإعاقة في حالات الخطر. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، ولا سيما من جانب الدول الأعضاء، فإن إدماج منظور الإعاقة يظل أكثر شيوعا في الأطر الوطنية المتعلقة بالكوارث وأقل شيوعا في الأطر الوطنية المتعلقة بتغير المناخ.

49 - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، يظل الأشخاص ذوو الإعاقة من بين أشد الفئات تضررا في حالات الخطر وحالات الطوارئ الإنسانية. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتنفيذ القوانين والسياسات لضمان عدم تخلف أحد عن الركب في هذه السياقات. ومن أجل توجيه السياسات في المستقبل، سيكون من الأهمية بمكان الاستثمار في توفير إمكانية الوصول للجميع، وتوسيع نطاق المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وجمع التعليقات من الأشخاص ذوي الإعاقة بشأن تجاربهم في حالات الخطر.

50 - وتشجّع الدول الأعضاء على مواصلة إثبات التزامها السياسي بحماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة عن طريق مراعاة الإعاقة في تقديم المساعدة الإنسانية والوقاية من الكوارث والاستجابة لها والتعافي منها وإعادة الإعمار فيما بعدها. وتحقيقا لهذه الغاية، قد ترغب الدول الأعضاء في القيام بما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث وخطط للتكيف مع تغير المناخ، بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويشمل منظورات الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم؛

(ب) ضمان حصول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة على المعلومات والخدمات والمساعدة من خلال إنشاء نظم للإنذار المبكر، وتوفير المعلومات وسبل الاتصال بشأن حالات الخطر بأشكال يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة الاطلاع عليها، وذلك بتعزيز إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، فضلا عن إعادة التأهيل وتكنولوجيات المساعدة، وخدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر، عن طريق تعزيز تأهب الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ والكوارث، وبضمان عدم التمييز والحرص على المساواة في الحصول على الحماية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة الفارين من حالات النزاع أو الاضطهاد، وتوفير الترتيبات التيسيرية المعقولة، وتيسير الاستفادة من الإجراءات والخدمات ذات الصلة؛

(ج) بناء القدرات وزيادة الوعي لمراعاة الإعاقة في صفوف الموظفين المشاركين في الاستجابة للكوارث وحالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية، بمن فيهم مقدمو الإسعافات الأولى في حالات الطوارئ، عن طريق إذكاء الوعي باحتياجات ووجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز المشاورات مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، وإدراج أحكام بشأن مراعاة الإعاقة في البروتوكولات والإجراءات الحكومية؛

(د) إذكاء الوعي وبناء القدرات في صفوف الأفراد العسكريين وأفراد بناء السلام وحفظ السلام فيما يتعلق باحتياجات ووجهات نظر المدنيين ذوي الإعاقة، مع ضمان المشاركة الهادفة للأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات العسكرية وعمليات بناء السلام، وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني على المشاركة في تلك العمليات؛

(هـ) التشجيع على استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني؛

(و) النهوض بعمليات جمع ونشر واستخدام البيانات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة، مصنفة حسب العمر ونوع الجنس، باستخدام الأساليب المتفق عليها دوليا، مثل أدوات فريق واشنطن، وبالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم؛

(ز) الزيادة في الموارد العامة المخصصة لتدابير الحد من مخاطر الكوارث الشاملة للإعاقة وتشجيع البرمجة المشتركة والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين مع اتباع نهج مشترك بين القطاعات يشمل أصحاب المصلحة المعنيين.

باء - سبل الاتصال السهل الفهم

51 - تعد إمكانية الحصول على المعلومات حقا أساسيا من حقوق الإنسان وشرطا مسبقا للمشاركة الكاملة في المجتمع والعيش في استقلال. ويتطلب إعمال هذا الحق أن تكون أشكال المعلومات وطرق نشرها في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة. وبفضل سبل الاتصال السهل الفهم، يمكن لعدد أكبر من الأشخاص

ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقات الذهنية، أن يحصلوا على المعلومات الصحيحة وأن يقدموها. ويكتسي النهوض باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم ببالح الأهمية بالنظر إلى أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية في عمليات صنع القرار الدولية والوطنية كثيرا ما يعوقها الافتقار إلى وسائل الاتصال الميسرة.

52 - وقد وضعت عدة بلدان قوانين وسياسات تلزم باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم وأعدت وثائق في تلك الصيغ. ووضع معظم تلك القوانين والسياسات بالتشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو مبدأ أساسي في تعزيز سبل الاتصال السهل الفهم. وأصدر معظم كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وثائق في تلك الصيغ، إلا أن السياسات الصريحة التي تلزم باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم تظل غير متوفرة. وعلاوة على ذلك، فإن الوثائق السهلة الفهم المتاحة في هذه الكيانات ليست متوفرة بلغات متعددة.

53 - وسواء في البلدان أو في كيانات الأمم المتحدة، تعد سبل الاتصال السهل الفهم من أقل الأشكال الميسرة المتاحة حاليا، إذ تستخدم في حالات أقل بكثير من الوثائق الميسرة بصيغة PDF، أو لغة الإشارة، أو العرض النصي على الشاشات. ويبين ذلك أن الأحكام الواسعة النطاق المتعلقة بإمكانية الوصول الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدقت عليها غالبية البلدان، ليست كافية لتعزيز الاستخدام الأوسع نطاقا لسبل الاتصال السهل الفهم. ومن أجل تحسين إمكانية الوصول، قد تكون هناك حاجة إلى الإلزام صراحة باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم على الصعيد الوطني وداخل منظومة الأمم المتحدة.

54 - وفي حين أن العديد من منظمات المجتمع المدني يُعدّ ويستخدم سبل الاتصال السهل الفهم، فإن عدة منظمات أخرى لا تستطيع القيام بذلك. ويشكل الافتقار إلى الموارد المالية العائق الرئيسي الذي يحد من قدرة البلدان وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني على الزيادة في استخدامها لسبل الاتصال السهل الفهم.

55 - وتشجع الدول الأعضاء على مواصلة إثبات التزامها السياسي بسبل الاتصال الميسر باعتماد استراتيجيات شاملة للنهوض بتطوير واستخدام سبل الاتصال السهل الفهم. وتحقيقا لهذه الغاية، قد ترغب الدول الأعضاء في القيام بما يلي:

(أ) تخصيص التمويل والموارد البشرية لإعداد سبل الاتصال السهل الفهم على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، سواء عن طريق التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لشراكة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لصالح الإعاقة؛

(ب) طلب إصدار الوثائق الرئيسية للعمليات الدولية بسبل الاتصال السهل الفهم وجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، بما في ذلك وثائق الجمعية العامة المتصلة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو بالمسائل الأخرى المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ووثائق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والتعليقات العامة للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاجتماعات المقررة على مستوى القمة التي تعقدها الجمعية العامة وغيرها من العمليات الحكومية الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛

- (ج) التعاون مع المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا سيما المنظمات التي يقودها أشخاص من ذوي الإعاقة الذهنية، على وضع مبادئ توجيهية وسياسات لتتبعها البلدان وكيانات منظومة الأمم المتحدة على السواء، وذلك من أجل النهوض باستخدام سبل الاتصال السهل الفهم؛
- (د) الاستثمار في إنكاء الوعي وبناء القدرات في صفوف موظفي الخدمة المدنية وموظفي الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشأن سبل الاتصال السهل الفهم؛
- (هـ) الرصد المنتظم لعمليات إعداد سبل الاتصال السهل الفهم من أجل تحديد الثغرات ومعالجتها وتوجيه السياسات المستقبلية بشأن تعزيز واستخدام هذا النوع من الاتصالات.
-